مخاطر تزايد ظاهرة "الإرهاب النسائي" في تونس: الأسباب والتداعيات

The dangers of the increasing phenomenon of “female terrorism” in Tunisia: causes and repercussions

شرين محمد فهمي

مدرس العلوم السياسية بمعهد البحوث والدراسات العربية

المستخلص:

شهدت المنطقة العربية تزايداً ملحوظاً في ظاهرة انخراط المرأة في العمل الإرهابي بعد اندلاع ثورات الربيع العربي في تونس وسوريا ومصر واليمن، ومع تعقد المسألة السورية ودخول البلاد في معترك الحرب الأهلية، وصعود تنظيم "داعش" الإرهابي وسيطرته على مناطق "الموصل" و"الرقة"، أخذت هذه الظاهرة منحنى آخر أكثر راديكالية وبشكل متسارع عبر التركيز على تجنيد عناصر نسائية وتكوين فرق وكتائب نسائية كاملة داخلها، مما يعتبر من أخطر الظواهر الاجتماعية التي تشهدها المنطقة، على النحو الذي يعوق الجهود العربية في مجال مكافحة ظاهرة الإرهاب عموماً، وذلك بظهور أبعاد جديدة في نطاق تلك الظاهرة والمتمثلة في انخراط المرأة في العمل الإرهابي عبر التشكيلات النسائية المسلحة.

وانطلاقاً مما سبق، تستهدف الدراسة البحث عن أسباب وتداعيات تزايد ظاهرة الإرهاب النسائي في تونس لا سيما بعد أحداث عام ٢٠١١، وذلك باعتبار أن تونس تعد من أكثر الدول العربية التي تشهد تطوراً نوعياً وكمياً في هذه الظاهرة حتى الآن، الأمر الذي جعلها على رأس قائمة الدول المصدرة للمقاتلين ولا سيما للنساء "الجهاديات".

وتوصلت الدراسة إلى تعدد الأسباب التي قادت إلى تزايد مخاطر ظاهرة "الإرهاب النسائي" في تونس كالأسباب الاقتصادية والاجتماعية، والأسباب الطائفية، فضلاً عن الأسباب التي تتعلق بدور مواقع التواصل الاجتماعي، والأسباب الدينية، والتي تدور حول توظيف التنظيمات الإرهابية لبعض الفتاوى الفقهية لتشجيع انخراط العنصر النسوي في الجهاد، كما توصلت الدراسة إنه على الرغم من الجهود التي تبذلها الجهات المعنية في تونس للحد من تزايد المخاطر المحتملة لاستمرار تزايد هذه الظاهرة، إلا إنه لا تزال تتعدد التحديات والعقبات التي تحول دون تحقيق نتائجها المرجوة.

الكلمات المفتاحية: "الإرهاب النسائي" – "التشكيلات النسائية المسلحة" – "الجهاديات" – "التنظيمات الإرهابية" – "الخلايا الإرهابية النسائية".

Abstract

The Arab region witnessed a remarkable increase in the phenomenon of women’s involvement in terrorist activities following the outbreak of the Arab Spring revolutions in Tunisia, Syria, Egypt and Yemen, and with the complication of the Syrian crisis and the country’s entry into the battlefield of civil war, with the rise of the terrorist ISIS and its control over the

areas of “Mosul” and “Raqqa”. This phenomenon took another, more radical and accelerating turn, by focusing on recruiting female elements and forming entire female divisions and battalions within them, which is considered one of the most dangerous social phenomena witnessed in the region, in a manner that impedes Arab efforts in the field of countering the phenomenon of terrorism in general, with the emergence of new dimensions within the scope of this phenomenon, namely the involvement of women in terrorist action through armed female formations.

Accordingly, the study aims to find the causes and repercussions of the growing phenomenon of female terrorism in Tunisia, especially in the post-2011 events, given that Tunisia is one of the biggest Arab countries in terms of witnessing a qualitative and quantitative increase in this phenomenon till present, making it at the top of the list of fighters-exporting countries, especially to "female jihadists".

The study concluded that there are many causes which led to the increased dangers of the phenomenon of "Female terrorism" in Tunisia, such as economic and social causes, sectarian causes, as well as the ones related to the role of social media, as well as religious causes which revolve around the use by terrorist organizations of some jurisprudential fatwas to encourage the involvement of the feminine element in jihad. The study also found that despite the efforts exerted by the concerned authorities in Tunisia to reduce the potential risks of this growing phenomenon, there are still many challenges and obstacles that prevent achieving the desired results.

Keywords: "Female Terrorism" - "Female Armed Formations" - "Female Jihadists" - "Terrorist Organizations" - "Female Terrorist Cells".

مقدمة

لا تعد ظاهرة انخراط المرأة في العمل الإرهابي أو ما يسمى بـ "الإرهاب النسائي"، ظاهرة جديدة أو مستحدثة، ولكن لها جذورها الممتدة وفقاً لطبيعة السياقات الزمانية والمكانية المختلفة، ولكن ما حدث هو تطور واستحداث أدوار للنساء داخل التنظيمات الإرهابية وحجم مشاركتها فيها، فعلى مدار العقود الثلاثة الأخيرة تطور دور المرأة في هذه التنظيمات من الأدوار التقليدية (الزوجة، الأم، أعمال التمريض، جمع المعلومات والتبرعات) إلى أدوار غير تقليدية أكثر خطورة (الدعاية الإلكترونية، التجنيد، التدريب، والأعمال اللوجستية، تنفيذ العمليات الانتحارية، الشرطة النسائية والرقابة، المشاركة في العمليات المسلحة والسيطرة، جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الكتائب النسائية لفرض الرقابة).

وفي الوقت الذي تطورت فيه أدوار النساء وأدواتها واستراتيجياتها ووظائفها المتنوعة داخل الجماعات الإرهابية وفقاً لتطور استراتيجياتها، اتخذ التطرف النسائي العنيف منحنيات أخرى على مستوى تنظيم هذا النشاط بتكوين مليشيات وفرقاً وكتائب تنظيمية مسلحة ونوعية للنساء، لاستيعاب حجم النساء المنضمات إليها وتوظيفها بشكل أكثر "راديكالية"، مما يخلق تحدياً أكبر هو تغير أطروحات "ذكورية العمل العنيف"[١].

وقد شهدت المنطقة العربية تزايداً ملحوظاً في ظاهرة انخراط المرأة في العمل الإرهابي بعد اندلاع ثورات الربيع العربي في تونس وسوريا ومصر واليمن، ومع تعقد المسألة السورية ودخول البلاد في معترك الحرب الأهلية، وصعود تنظيم "داعش" الإرهابي وسيطرته على مناطق "الموصل" والرقة"، أخذت هذه الظاهرة منحنى آخر أكثر راديكالية وبشكل متسارع، وبالتزامن مع هذا، انفتحت كافة الفصائل والتنظيمات الإرهابية المسلحة الأخرى بدرجات متفاوتة من تزايد الاهتمام والتركيز على تجنيد عناصر نسائية وتكوين فرق وكتائب نسائية كاملة داخلها، مما يعتبر من أخطر الظواهر الاجتماعية التي تشهدها المنطقة، على النحو الذي يعوق الجهود العربية في مجال مكافحة ظاهرة الإرهاب عموماً، وذلك بظهور أبعاد جديدة في نطاق تلك الظاهرة والمتمثلة في انخراط المرأة في العمل الإرهابي عبر التشكيلات النسائية المسلحة.

وتعد تونس من أكثر الدول العربية التي تشهد تطوراً نوعياً وكمياً في ظاهرة "الإرهاب النسائي" حتى الآن، وذلك على الرغم من الجهود الدؤوبة التي تبذلها الدولة بمؤسستها الرسمية وغير الرسمية، حيث توجد العديد من العراقيل والعقبات التي تحول دون الحد من التزايد المستمر لتلك الظاهرة.

وفي ضوء ما سبق، تنبع **أهمية هذه الدراسة** من عدة اعتبارات علمية وعملية، ومنها قلة الدراسات السابقة باللغة العربية سواء كانت جامعية أو كتباً أكاديمية، أو دورات علمية، أو مؤتمرات بحثية، التي عالجت موضوع ظاهرة تزايد الإرهاب النسائي في المنطقة العربية بشكل عام وفي الحالة التونيسية بشكل خاص لا سيما بعد أحداث الربيع العربي ٢٠١١، ويضاف إلى ذلك البعد التحليلي للدراسية، حيث تسعى الدراسة إلى تحديد الأسباب التي قادت إلى تلك الظاهرة، وتحديات مواجهتها في دولة تونس، وذلك باعتبار أن دولة تونس قد تحولت خلال الأعوام الأخيرة على رأس قائمة الدول المصدرة للمقاتلين ولا سيما للنساء "الجهاديات".

حيث صدرت تونس أكثر من ١٣٠٠٠ مقاتل لسوريا والعراق، وتقوم تونس حالياً بتسلم المقاتلين وأطفالهم ونسائهم من الحكومات العربية، حيث استلمت تونس من الحكومية الليبية ٤ أطفال في عام ٢٠٢٠، ثم استلمت ٥ أطفال و٣ نساء في مارس عام ٢٠٢١.

فهذه الدولة الصغيرة والمتجانسة هي أكبر مصدر للمقاتلين الأجانب في تنظيمي "داعش" و"القاعدة" في بلاد المغرب العربي، ويرجع ذلك إلى المناخ السياسي الموات للتطرف في تونس في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣، حيث غضت الحكومة التونسية الطرف عن حملات تلقين الأفكار الراديكالية في المساجد والسجون، كما سمحت الحكومة بإنشاء خيم التبشير التي تحث على الجهاد والقتال، كما لعب العفو العام عن السجناء السياسيين والمتطرفين وعدم استقرار البيئة الأمنية وحل جهاز المخابرات عام ٢٠١١، دوراً هاماً في تجنيد المقاتلين الأجانب

التونسيين، بالإضافة إلى ذلك فإن الفراغ السياسي وحالة الفوضى في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي وانتشار الجماعات السلفية الجهادية في ليبيا أدت إلى إرسال التونسيين إلى هناك للتدريب على القتال(٢).

إشكالية الدراسة، تتمحور إشكالية الدراسة حول البحث عن أسباب تزايد ظاهرة انخراط النساء التونسيات في التنظيمات الإرهابية لاسيما بعد عام ٢٠١١، وإيضاح أبرز التداعيات الناتجة عن هذه الظاهرة في الداخل التونسي، الأمر الذي استرعى انتباه المؤسسات المعنية في الدولة لخطورة استمرار هذه الظاهرة، ومن ثم دفعها إلى اتخاذ التدابير اللازمة للحد من تزايدها، لاسيما في ضوء استمرار العراقيل والعقبات التي تحول من تحقيق هذه الجهود الثمار المرجوة منها.

تساؤلات الدراسة، ومن منطلق هذه الإشكالية التي تثيرها الدراسة، يأتي التساؤل الرئيسي: ما هي طبيعة تزايد ظاهرة "الإرهاب النسائي" في تونس ما بعد عام ٢٠١١، ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية المتمثلة بما يلي: ما المداخل النظرية لتعريف مفهوم "الإرهاب النسائي"؟، ما أسباب نمو ظاهرة انخراط النساء التونسيات في التنظيمات الإرهابية؟، ما واقع نسب مشاركة النساء التونسيات في تلك التنظيمات؟، ما آليات مكافحة تزايد ظاهرة "الإرهاب النسائي" في تونس؟، ما طبيعة تحديات مواجهة "الإرهاب النسائي في تونس؟.

منهجية الدراسة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، الذي من خلاله يمكن فهم الحقائق الراهنة المرتبطة بمشكلة الدراسة، ولا تكتفي الدراسة بجمع المعلومات الدقيقة، وإنما تتجاوزها باتجاه التصنيف والتحليل الشامل، بهدف استخلاص المعلومات التي تفيد في توصيف المشكلة ثم التعبير عنها تعبيراً كمياً وكيفياً، ثم كشف العلاقات بين مختلف أبعادها وصولاً إلى الاستنتاجات حولها، وطرح التوصيات التي من شأنها أن تسهم في حلها، وقد اعتمدت الدراسة في هذا المنهج على مدخل الدراسات الميدانية والوثائقية.

تقسيم الدراسة، تنقسم الدراسة إلى خمسة محاور، يتمثل المحور الأول في المداخل النظرية لتفسير ظاهرة "الإرهاب النسائي"، فيما يتمثل المحور الثاني في نسب مشاركة التونسيات في التنظيمات الإرهابية، في حين يتمثل المحور الثالث في أسباب انخراط التونسيات في التنظيمات الإرهابية، ويتناول المحور الرابع جهود الدولة التونسية للحد من تزايد "الإرهاب النسائي"، وأخيراً يتمثل المحور الخامس في تحديات مكافحة "الإرهاب النسائي" في تونس.

أولاً: المداخل النظرية لتفسير ظاهرة "الإرهاب النسائي":

شهد تطور الأيديولوجيا الخاصة بانخراط النساء في أنشطة وهياكل التنظيمات الإرهابية عدة مراحل ومحطات تاريخية، يمكن تناول ابرزها من خلال استعراض الأدبيات والمراجعات الفكرية، والجدالات الفقهية التي خاضها

منظرو تلك المراحل، بقدر من التحليل، والتي أسست لانتقال النساء من ممارسة الأدوار الثانوية التقليدية في التنظيمات الإرهابية إلى ممارسة الأدوار اللوجيستية والقتالية، وذلك خلال القرنين العشرين والحادي والعشرين، على النحو التالي:

١- الجدل الأيديولوجي حول "الإرهاب النسائي" خلال القرن العشرين"

يشير الأدب النظري إلى أن ظاهرة الإرهاب النسائي" ليست بظاهرة جديدة، إنما الجديد هو التطور الحادث في دور المرأة في دائرة "الخدمات اللوجيستية" إلى "المنازلة الميدانية"، فالظاهرة قديمة بقدم حركات العنف والتطرف، وهي تختلف باختلاف السياقات الزمنية والمكانية، وهو الذي أوضحته دراسة: ديفيد رابوبورت، "**أربع موجات لإرهاب المتمردين و ١١ سبتمبر**"(٣)، حيث أشار إلى أربع موجات للعنف والإرهاب على مستوى العالم اتسمت بطابع أيديولوجي، وهي الموجة الأولى وتمتد من ١٨٨٠ – ١٩٢٠ وهي الموجة الأناركية، والموجة الثانية وتمتد من ١٩٢٠ حتى ١٩٦٩ وهي الموجة التحررية في مواجهة الاستعمار، والموجة الثالثة وتمتد من فترة الستينيات حتى ١٩٧٩ وهي موجة اليسار الجديد، والموجة الرابعة وتمتد من ١٩٧٩ حتى ٢٠٠٤ وهي مرحلة الجماعات الدينية الراديكالية، والتي زاد فيها انخراط المرأة في العمل الإرهابي في سياق صعود التيارات الراديكالية وخاصة الإسلامية.

على الرغم من وجود روايات عن نماذج لنساء كان لهن أدوار لوجستية وقتالية في عهد النبي، صلى الله عليه وسلم، فإن أدبيات الدين الإسلامي باختلاف الحقب لم تجمع على قبول حمل المرأة للسلاح والانخراط في ساحات الحروب، إلا وفق شروط معينة، مع تأكيد أغلبها وجوب تكريس المرأة نفسها لزوجها وبيتها، حيث تشير دراسة: **لورى بولوني ستو دنيغر وكانديسي دي أورتوبالس، "الإرهاب والصراع العنيف: وكالة المرأة، والقيادة، والاستجابات"**(٤)، إلى إنه لا تخرج جذور المرجعيات الدينية والفقهية التي اعتمدتها التنظيمات الإرهابية المعاصرة عن المرجعيات السنية التي تستند أساساً إلى أبرز المدارس السلفية ومنظريها ومفكريها، سواء السلفية بنسختها السعودية الوهابية خلال القرن الثامن عشر، أو السلفية الإخوانية خلال القرن العشرين بدءاً من "حسن البنا" مؤسس جماعة الإخوان المسلمين إلى بروز الجناح الراديكالي للجماعة مع "سيد قطب"، وقد حظيت النساء بأهمية ومكانة خاصة في الفكر الإخواني بصفة عامة، ففي مرحلة "حسن البنا"، كان هناك اقتناع تام بضرورة مشاركة المرأة في مجال العمل العام كإحدى آليات البرنامج الإصلاحي للجماعة، حيث تم تأسيس فرع نسائي عام ١٩٣٣ ضم نساء الإخوان وبناتهم وقريباتهم تحت مسمى "فرقة الإخوان المسلمات"، وذلك وفقاً للائحة عمل وضعها "حسن البنا" واشرف عليها بنفسه لتحديد وتنظيم أهداف الفرقة ونظامها الداخلي، إلى جانب دور الفرقة الرئيسي في الدعوة للفضيلة والآداب الإسلامية، وقد كان للفرق النسائية، التي بلغ عددها ٥٠ فرقة عام ١٩٤٨، دور محوري خلال

سلسلة الاعتقالات التي تعرض لها أعضاء الجماعة، حيث عملت عضوات الجماعة – كما كان يطلق عليهن "الأخوات" – على جمع التبرعات، ورعاية منازل واسر المعتقلين والهاربين من حملات الاعتقال.

أما في حقبة سيد قطب، "تشير **دراسة: د. نادية سعد الدين،** "قراءة في الإرهاب النسوي بعد أحداث سبتمبر من المنظور البحثي"[٥]، إلا أن أطروحات "سيد قطب" قد أسست بشكل عام نواة الإرهاب النسائي، فكان أول من خصص في كتابه "معالم في الطريق" حديثاً عن "النساء المجاهدات"، ودورهن في إعادة أسلمة الدولة والمجتمع عبر العمل المسلح العنيف للوصول إلى الخلافة الإسلامية.

وأوضحت **دراسة: آمنة فايد،** "الانخراط النسائي في التنظيمات الإرهابية: جماعة "بوكو حرام" نموذجاً"[٦]، أن أطروحات "سيد قطب" قد لقيت تجاوباً من أجيال الأخوات المسلمات، حيث تعد "زينب الغزالي" من أشهر الأخوات المسلمات اللواتي تأثرن بنهج قطب، وكان لهن تاريخ نضالي سياسي بارز، حيث استمر عملها في مجال الدعوة لأكثر من نصف قرن حتى اعتقلت عام ١٩٦٥، ومن مقولات الغزالي حول الدور القتالي للمرأة: "على المرأة المسلمة المثالية أن تبين أولوياتها بعون الله: هل عليها أن تبقى في المطبخ أم أن تخرج إلى ساحة المعركة، لن ينتاب المؤمنة الحقة أي حيرة، فليس هناك أهم من إقامة الدولة الإسلامية".

وخلال مرحلة الجهاد الأفغاني عام ١٩٧٩، والتطورات السياسية والدينية التي شهدها العالم الإسلامي على خلفية قيام الثورة الإسلامية الإيرانية، تنامت ظاهرة الجهاد التضامني للدفاع عن البلدان الإسلامية من العدوان الخارجي كفريضة واجبة، مع عدم حدوث تطور ملحوظ في دور المرأة خلال تلك الحقبة، حيث ظل استبعاد النساء من ساحات القتال السمة الأساسية فيها، سواء بالنسبة للجماعات الأفغانية، أو الجماعات الأخرى المتضامنة معها في العالمين العربي والإسلامي.

ويذكر أن الشيخ "عبدالله عزام" كان من أهم وأبرز منظري مرحلة الجهاد الأفغاني، حيث قيد مشاركة النساء في الأعمال القتالية، وحصر المرأة في الأدوار التقليدية كأمهات وزوجات، ووظفهن في أعمال الإغاثة والمساعدات، والتعليم الديني للنساء العربيات والأفغانيات، لكن على الرغم من تحفظ عزام بشأن الدور القتالي للمرأة في حالة "الجهاد الهجومي"، فإنه مهد الطريق أمام المنظرين من بعده للنظر، للتوسع بشأن دور المرأة القتالي في حالة "الجهاد الدفاعي".

بينما أوضحت دراسة: **أسماء كمال، "الإرهاب النسائي.. خريطة الميلشيات النسائية المسلحة خلال ثلاثة عقود (الجذور، الدوافع، الوظائف)**[٧]، أن "أسامة بن لادن" صار على نفس نهج عزام في تقييد مشاركة المرأة في الأعمال القتالية حيث شرع عام ١٩٨٨ في تأسيس منظمة جهادية ذكورية أكثر بيروقراطية للدعوة إلى الجهاد

العالمي تحت مسمى "قاعدة الجهاد"، التي عُرفت بعد ذلك باسم "تنظيم القاعدة"، وبهذا لم تحظ المرأة باهتمام "أسامة بن لادن" ومن خلفه في قيادة التنظيم، أيمن الظواهري، فخلت خطاباتهم ورسائلهم من الحديث حول المرأة وقضاياها، واقتصرت على تقديم بعض التوجيهات للتشديد عل عدم مشاركة النساء في الأعمال القتالية، وحصر دورها في خدمة المنزل فقط، وتعزيز أواصر التنظيم من خلال شبكات المصاهرة.

وفي التسعينيات من القرن العشرين، جاءت أطروحة "محمد خير هيكل" لمناقشة مسألة مشاركة المرأة في القتال وفقاً للشريعة، وقد استخدم البناء الأيديولوجي نفسه الخاص بعزام، وخلص إلى إنه عندما كان الجهاد فرض عين، لم تكن النساء ممنوعات من القتال، لكن شرط أن تكون في حالة دفاع، وليس في حالات الهجوم، تزامن ذلك مع تقديم عدد من علماء الدين في تلك الفترة لعدد من الفتوى، أمثال يوسف القرضاوي، حيث كانت من أبرز فتاويه في هذا الشأن "عندما يصبح الجهاد واجباً فردياً، كما هو الحال عندما يستولى العدو على الأراضي الإسلامية، يحق للمرأة أن تشارك فيه، جنباً إلى جنب مع الرجال، يجب أن تخرج المرأة حتى بدون موافقة زوجها".

٢- الجدل الأيديولوجي حول "الإرهاب النسائي" خلال القرن الحادي والعشرين

وأوضحت **دراسة: د. شرين فهمي**، "تجنيد المرأة في تنظيمات الإرهاب بالمنطقة العربية: الدوافع والتداعيات وآليات المواجهة"[٨]، إنه مع بداية الألفية الجديدة، وصعود تيار "الإرهاب العالمي"، على يد تنظيمي "القاعدة" و"داعش"، لوحظ تزايد دور المرأة في العمل الإرهابي، ومع الغزو الأمريكي لأفغانستان عام ٢٠٠١ والعراق عام ٢٠٠٣، ظهرت مشاركات النساء في الأعمال الانتحارية سواء بشكل فردي أو بشكل جماعي.

بينما يتمثل التحول النوعي الأكبر في دور المرأة بالتنظيمات المسلحة، في الحراك الثوري بالمنطقة العربية، لا سيما في تونس وسوريا ومصر واليمن، حيث تزايد اهتمام مختلف التنظيمات الإرهابية بتجنيد عناصر نسائية وتكوين فرق وكتائب نسائية كاملة داخلها، مثل كتيبة "خنساء داعش" التي تم تأسيسها في يوليو ٢٠١٤ بزعم رفع الوعي بالدين الإسلامي ومعاقبة النساء غير الملتزمين دينياً، وكذلك كتيبة "أمناء عائشة" التي أسسها الجيش الحر بسوريا في نوفمبر ٢٠١٣، والتي تضم مجموعة من السيدات الحرائر لمناهضة نظام بشار الأسد.

كما استكملت **دراسة: د. شرين فهمي**، توظيف التنظيمات الإرهابية للفتاوى الفقهية في "الجهاد النسائي في المنطقة العربية"[٩]، التحول النوعي الكبير الذي طرأ على دور المرأة في الأعمال القتالية بعد أحداث ٢٠١١، حيث أشارت إلى وجود بعض الفتاوى وفق أهداف التنظيمات الإرهابية، ومنها فتوى "جهاد النكاح"، وتنص هذه الفتوى على جواز منح الفتاة نفسها للمقاتلين الجهاديين الإرهابيين في سوريا والعراق، وتمكنهم من حقهم الشرعي في المعاشرة الجنسية للرفع من معنوياتهم القتالية، ولا يخضع جهاد المناكحة لشروط العدة بعد الطلاق أو الولادة

في الزواج أو الإشهار أو التوثيق وشهادة العدول، بل يقوم المقاتلون من غير المتزوجين، أو من الذين لا يمكنهم ملاقاة زوجاتهم، بإبرام عقود نكاح اعتبرتها الفتوى عقود شرعية، ومع بنات أو مطلقات لمدة قصيرة لا تتجاوز الساعة يتم في إثرها الطلاق، وذلك لإعطاء الفرصة لمقاتل أخر.. بمعنى يمكن أن تتزوج الفتاة في اليوم أكثر من مرة، وهو أمر غير وارد في الشريعة الإسلامية إلا في مخيلة فقاء الجهاد:

وكذلك **فتوى "المصاحبة"**، وتقضي الفتوى أن يصاحب الجهاديون نساءهم إلى سوريا ليضعوهن رهن إشارة الجهاديين للاستمتاع بهم، نظراً إلى قلة أعداد مجاهدات المناكحة وكثرة الجهاديين، وهو ما يؤدي إلى نشوب نزاع بينهم على النساء، وهذه الفتوى تضع أصحابها في تناقض صارخ بين ما يعلنونه من تكريم الإسلام للمرأة وصيانة عرضها وجسدها، وبين ما يشرعونه من استغلال لجسد المرأة وتجريدها من كل أبعادها الإنسانية والوجدانية والفكرية، وأيضاً **فتوى "سبي النساء"**، وتتيح هذه الفتوى للجهاديين سبي النساء واغتصابهن بعد تحويلهن إلى جوارٍ وملك للإرهابيين كما حدث في العراق وسوريا.

كما أضافت دراستي: **فؤاد الكنجي**، "مخاطر تجنيد النساء في المنظمات الإرهابية"[١٠]، **ودراسة: عاصف الخلدي**، "النساء الجهاديات: المرأة صانعة للإرهاب أم ضحية له"[١١]، **فتوى مشاركة المرأة في غزوات الرسول**، حيث ذهب بعض المشرعين إلى تأكيد مشاركة النساء في الجهاد بالاستشهاد بالآية الكريمة من سورة الأنفال "يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضْ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفاً مِنْ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لا يَفْقَهُونَ" (الأنفال: الآية ٦٥)، فعلى الرغم من أغلب المشرعين يرون أن كلمة "المؤمنين" في الآية الكريمة اقتصرت على الرجال في حالة جهاد، ولا يجوز للمرأة أن تجاهد، غير أن بعضهم يختلف مع هذا التشريع، فيعود إلى سيرة الرسول الكريم ومشاركة النساء في غزواته، ويصرحون بجواز جهاد المرأة إذا طلب منها زوجها أو وليها، لأن ذلك الجهاد يصبح مباحاً إذا وقع ضمن طاعة ولي الأمر أو الزوج.

وفي ضوء الجدال الفكري والنظري الدائر لتفسير ظاهرة انخراط المرأة في التنظيمات الإرهابية، يمكن تعريف "الإرهاب النسوي" في ابسط معاينة بأنه الانضمام الفعلي للمرأة إلى الجماعات الجهادية والإرهابية القائم على أساس النوع للقيام بأعمال تخريبية أو تكفيرية من شأنها زعزعة الاستقرار أو حتى للقيام بأعمال مساعدة لرجال التنظيمات الإرهابية، أي تجنيدهم بصورة طوعية"[١٢].

ثانياً: نسب مشاركة التونسيات في التنظيمات الإرهابية:

تعود علاقة المرأة التونيسية بالتنظيمات الإرهابية إلى بداية الثمانينيات من القرن العشرين، في تلك الحقبة عمد جهاديون تونسيون إلى اصطحاب زوجاتهم إلى أفغانستان للانضمام إلى صفوف تنظيم "القاعدة" ضد قوات الاتحاد السوفيتي، وأسسوا فيما بعد "الجماعة التونيسية المقاتلة"، وبسبب تشديد الأنظمة التي سبقت الثورة على التكتم على هذه الجماعات، والتعامل معها بكل سرية، لم تخرج الجماعات إلى العلن سوى بعد "ثورة الياسمين" في تونس، والتي أطاحت بنظام بن علي، ولكن بعد الثورة، برزت مظاهر جديدة على المجتمع التونسي، حيث بدأت مجموعات سلفية تنادي بفرض النقاب على التونسيات، وضرورة التخلص من القوانين التي تتضمنها مجلة الأحوال الشخصية بدعوى مخالفتها للشريعة الإسلامية، مما أدى إلى قيام آلاف التونسيات بتبني أفكار أزواجهن وأقاربهن، فارتدين النقاب وشرعن في تنظيم حلقات دعوية بهدف تعميم الأفكار المتشددة، هذا العمل على أسلمة المجتمع التونسي تحول من مجرد دعوات في المساجد والمسيرات المنظمة لتطبيق الشريعة الإسلامية، إلى عمليات منظمة وممنهجة للانخراط في جماعات جهادية عالمية، من خلال المشاركة في العمليات الإرهابية داخل تونس وخارجها، كإيصال الرسائل ومراقبة بعض الأهداف لتصل فيما بعد إلى نقل الأسلحة والمتفجرات، وصولاً إلى المشاركة في القتال في المناطق، التي انتشرت فيها تلك الجماعات، خصوصاً في ليبيا وسوريا، وفي ٢٩ أكتوبر ٢٠١٨، فجرت أول إمرأة انتحارية نفسها في تونس وهي تدعى "منى قبلة"، التي لم تكن معروفة بميولها المتشددة لدى أجهزة الأمن التونيسية، إلا أن التحقيقات أثبتت أنها انتمت وبايعت تنظيم "داعش"، وقامت بتحضير المتفجرات عبر تواصل افتراضي مع أحد الإرهابيين، الذي وعدها بالزواج في الجنة(١٣).

وتجدر الإشارة إلى عدم وجود إحصائيات وأرقام دقيقة عن حجم مشاركة التونسيات في التنظيمات الإرهابية سواء في بؤر التوتر الجديدة أو في الداخل التونسي، ولكن توجد تقديرات صادرة عن بعض المصادر والجهات الرسمية وغير الرسمية، وربما يرجع ذلك إلى التعقيد والغموض الذي تتسم به هذه الظاهرة، والتي جعلت من الصعوبة بمكان حصرها على نحو دقيق، فبالنسبة لحجم مشاركة المرأة التونسية في صفوف المنظمات السلفية التكفيرية، فتشير البيانات الصادرة عن وزارة المرأة والأسرة والطفولة التونسية عن وجود نحو ٧٠٠ إمرأة تونسية في تنظيمات إرهابية في سوريا والعراق وليبيا منذ عام ٢٠١١، وتؤدي هؤلاء النساء مهام قتالية، ويلبين الاحتياجات الجنسية للمقاتلين عن طريق الزواج العرفي، ويعملن على تجنيد مقاتلين جدد، لكن معظمهن يتولين مسؤوليات التنظيم المجتمعي ومهام إدارية مثل إدارة الأموال، والإشراف على المناهج التعليمية، وتأهيل المقاتلين الجدد، كما جاء في إحصائية قد نفتها وزارة الداخلية التونسية أن عدد التونسيات اللواتي التحقن بالمجموعات المتشددة المسلحة سواء خارج البلاد في صفوف "جبهة النصرة" و"تنظيم الدولة الإسلامية" المعروف بـ "داعش" في سوريا والعراق

داخل تونس في صفوف "جماعة أنصار الشريعة" أو "كتيبة عقبة بن نافع" التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية لا يتجاوز ٣٠٠ إمرأة تونسية، كما إنه بحسب الناطق الرسمي لوزارة الداخلية التونسية فإن عدد التونسيات اللواتي التحقن "بداعش" وبالتنظيمات الإرهابية في بؤر التوتر في الخارج وخاصة في سوريا يقدر بحوالي ١٨٢ تونسية يتراوح متوسط أعمارهن بين ١٦ – ٤٥ عاماً بينهن ٦ فتيات قاصرات أي أقل من ١٨ عام.

أما معدل منع النساء التونسيات من السفر للاشتباه في نيتهن في الالتحاق بهذه التنظيمات يتراوح ما بين ٧ – ١٢ حالة شهرياً منذ عام ٢٠١٤.

أما في داخل تونس، فوفقاً لبيانات "الوحدة الوطنية للبحث في جرائم الإرهاب" التونسية، وصل عدد النساء المقبوض عليهن بتهمة التورط في قضايا ذات علاقة بالتطرف العنيف بتونس إلى نحو ١٣٣ إمرأة، منهن ١٧ قاصراً تورطن في عمليات عنيفة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، فيما بلغ عدد النزيلات بالسجون والمحكوم عليهن بتهم ذات علاقة بالتطرف العنيف نحو ١٠٤ إمرأة موزعات على حوالي ٥ وحدات سجنية في كافة أنحاء البلاد، منهن حوالي ٦٠ في سجن النساء بمنوبة وبينهن ١٠ نزيلات يعتبرن من أخطر عناصر التنظيمات المتطرفة العنيفة في تونس، كما تشير البيانات إلى تركيز النساء التونسيات المتطرفات "النضال من أجل القضية في الداخل"، مما يمثل أخطر التهديدات الأمنية في الداخل(١٤).

وطبقاً للدراسة التي أعدها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين والمركز التونسي للبحوث والدراسات حول الإرهاب في ديسمبر ٢٠٢١، إنه التنظيمات الإرهابية في تونس تمكنت من استقطاب قاعدة شبابية هامة من الطلبة والتلاميذ بعد الثورة التي عرفتها البلاد في عام ٢٠١١ وخاصة عامي ٢٠١٤، ٢٠١٥، حيث أوضحت الدراسة أن عدد الطلاب والتلاميذ الذين تورطوا في قضايا إرهابية ارتفع من ١٥٤ شخصاً عام ٢٠١٤ إلى ٢٤١ شخصاً في عام ٢٠١٥، وقد أوضح رضا الرداوي نائب رئيس المركز التونسي للبحوث والدراسات حول الإرهاب، أن الدراسة شملت عينة تتكون من ٥٦٠ تلميذاً وطالبا (٤٨ من الإناث و٥١٢ من الذكور) تتعلق بهم قضايا إرهابية، وقد استندت على الأحكام القضائية الصادرة خلال الفترة ما بين عامي ٢٠١٢، ٢٠٢٠ ويتضح مما سبق، أن العنصر النسائي بدأ منذ عام ٢٠١٣ في تونس بالتأثير على المشهد السياسي والحضور بعد أن كان دورها في السابق يرتكز على المساعدة اللوجستية بالتنظيمات الإرهابية، حيث تم تسجيل مشاركة بعض النساء في العمليات الانتحارية وقيادة التنظيمات التسفير نحو بؤر التوتر بما يعرف "بجهاد النكاح" في تنظيم "داعش" الذي ظهر في يونيو ٢٠١٤(١٥).

وتجتهد السلطات الأمنية بتونس بشكل منتظم في تفكيك خلايا نسائية إرهابية مرتبطة بالجماعات والتنظيمات الإرهابية المتواجدة ببؤر الصراعات والتوتر في الداخل، في إطار جهود الدولة لمكافحة ظاهرة الإرهاب بأشكالها المختلفة، وحماية لأمن الوطني، حيث مؤخراً تم تفكيك خلية نسائية مرتبطة بالجماعات الإرهابية في نوفمبر ٢٠٢٢ والمتواجدة ببؤر التوتر، وذلك بين محافظتي "القيروان" و"سوسة" وسط البلاد، ويعد كشف قوات الحرس التونسي تبين أن هذه الخلية مكونة من ٤ عناصر نسائية في مجال التطرف الديني، واتضح أن جميعهن يتواصلن في مجموعات مغلقة عبر حسابات التواصل الاجتماعي ويخضن في الفتاوى المتطرفة لدعاة الغلو الديني بالداخل والخارج ويتواصلن مع حسابات أجنبية لعناصر إرهابية متواجدة ببؤر التوتر، يضاف إلى ذلك قيام السلطات الأمنية بإحباط أغلب الهجمات والمخططات الإرهابية التي كانت خلايا إرهابية يشارك فيها العنصر النسائي، تنوي تنفيذيها وتستهدف المواقع الأمنية والعسكرية والسائحين، وهو ما يلقي الضوء على المخاطر الأمنية والتهديدات الإرهابية التي تواجهها تونس(١٦).

ثالثاً: أسباب انخراط التونيسيات في التنظيمات الإرهابية:

قسم الخبراء والمحللون النساء التونسيات المنتميات إلى التنظيمات الإرهابية، حسب أدوارهن، إلى ثلاث فئات رئيسية: الفئة الأولى: زوجات العناصر المتطرفة اللاتي وجدن قسراً داخل التنظيم واجبرن على إدلاء الولاء والطاعة وتقديم خدمات كإيصال الأموال أو نقل الأغراض أو إيجاد ملاذ للملاحقين أميناً، ويذكر أن منهن من لم تكن على علم بانتماء أزواجهن للتنظيم، **الفئة الثانية:** المقتنعات بالفكر المتطرف بل الساعيات للانتماء إلى التنظيم ونشر أفكاره، مثل أسماء البخاري زعيمة مجموعة "شباو" الإرهابية، **الفئة الثالثة:** المتعاطفات مع التنظيمات الإرهابية، وتكمن خطورتهن في صعوبة الكشف عنهن لقدرتهن على نشر الفكر المتطرف دون لفت الانتباه(١٧)، حيث يعرف التطرف على إنه تبني أفكار وأيديولوجيات أو معتقدات متشددة والتمسك بها، حيث يتم تأسيس بعض الأيديولوجيات أو المبادئ الدينية بالصورة التي تتيح اعتناقها بنهج متشدد، وبالتالي فالتطرف هو تبني النسخة المتشددة من أيديولوجياً أو مبدأ ما.

تتعدد الأسباب التي تقود النساء التونسيات نحو الانضمام في عضوية التنظيمات المتطرفة، ويمكن توضيحها على النحو التالي:

١- **أسباب اقتصادية واجتماعية،** وتتمثل في الفوارق الاقتصادية، وارتفاع البطالة، حيث أن البطالة لدى النساء تسجل نسبة أعلى بالمقارنة مع الرجال، إذ تصل النسبة لدى النساء نحو (٢٢.٧٪) مقارنة مع الرجال (١٢.٥٪)، ومن هنا استغلت التنظيمات الإرهابية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية بالبلاد، وعجز

الحكومة عن مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة، لتجنيد فتيات تونسيات للالتحاق بالجهاد في سوريا وليبيا عبر وعدهن بدفع أموال لهن[١٨]، وعادة ما تكون هذه الفتيات من فئات اجتماعية فقيرة ومستويات تعليمية متدنية، حيث تقوم التنظيمات الإرهابية بإقناعهن بأن "الطريق السليم" لتجاوز الواقع هو "طريق الجهاد".

٢- **أسباب طائفية**، وتتمثل بمحاولة إقناع النساء بأن المسلمين السنة يتعرضون للتصفية من قبل "الروافض" "الشيعة" في العراق وسوريا وهو ما دفع بالعديد من النساء إلى القتال إلى جانب تنظيم "داعش" ليس بالقناعة بفكر التنظيم بقدر ما هو من باب "الجهاد" من أجل الدفاع عن عقيدة "أهل السنة".

٣- **أسباب دينية**، حيث تلعب الفتاوى التي يصدرها قادة التنظيمات الإرهابية دوراً كبيراً في تعبئة وحشد العنصر النسائي في تونس، ومنها الفتوى التي أصدرها أبو جعفر الحطاب، عضو اللجنة الشرعية لأنصار الشريعة في تونس (كتيبة عقبة بن نافع)، وتنص الفتوى على وجوب هجرة المرأة من بلاد الكفر إلى بلاد الإسلام وإن كان بلا محرم، يضاف إلى ذلك دور الخيمات الدعوية التي نصبها السلفيون بعد ثورة ٢٠١١ في تونس، والتي ساهمت في كسب عدد كبير من المراهقات وإقناعهن بارتداء اللباس الشرعي والتكفير عن ذنوبهن وترويعهن بعذاب القبر، ودفعهن إلى تكريس حياتهن في القتال والجهاد في سبيل الله[١٩].

٤- **أسباب تتعلق بدور مواقع التواصل الاجتماعي**، فقد وظفت التنظيمات الإرهابية وسائل التواصل الاجتماعي سواء أكانت (فيسبوك، تويتر، يوتيوب، واتس أب، الانستجرام) وغيرها من المواقع المتعددة لنشر أفكارها ومعتقداتها ووضع خططها وتنفيذ أهدافها وتجنيد أعضائها[٢٠]، فوسائل التواصل الاجتماعي، هي وسائل رخيصة وسهلة وفعالة، ومن خلالها، ينشر أعضاء التنظيمات الإرهابية، أفكارهم الأيديولوجية وأنشطتهم المختلفة، كما تقوم بعض هذه التنظيمات بما يسمى "إرهاب الإنترنت"، وهو استخدام الإنترنت بوصفه وسيلة يمكن من خلالها شن هجوم، وتنفيذ أعمال إرهابية تخريبية، واختراق أنظمة الأمن والمعلومات[٢١].

٥- **الدوافع العاطفية والنفسية**، فقد يكون هدف النساء من الالتحاق شأنهن شأن المقاتلين الرجال، إما بحثاً عن حياة جديدة داخل جماعة تشعر فيها، لانتماء ويتقاسم معها الأفكار نفسها، وإما رغبة من الانتقام أو في التمكين وتحقيق الذات أو الهروب من واقع مؤلم تشعر فيه بالظلم والقهر والتهميش والعنف[٢٢].

٦- **التعرض للتنمر الإلكتروني** في الأماكن العامة والخاصة وأماكن العمل، وأيضاً الإتجار بالبشر والممارسات المؤذية، مثل: زواج الأطفال، والزواج القسري، وختان الإناث، فضلاً عن الاعتداء عليهن في مرحلة الطفولة، علاوة على زواج القصر من المتطرفين، إن يجبر بعض أولياء الأمور فتياتهن على الزواج من أتباع

العقائد المتطرفة، مما يدفعهن لمواصلة الحياة الزوجية خوفاً من الطلاق، وبمرور الوقت يجد أنفسهن ضمن هذه البيئة المنحرفة(٢٣).

وبالمثل، تجد التنظيمات الإرهابية في النساء لا سيما "الأرامل السوداء" تكتيكاً فعالاً في عملياتها، لما يتمتعن به من ميزات لا تتوافر لدى الانتحاريين الذكور، مما يمثل دافعاً من أهم الدوافع التي تدفع هذه التنظيمات إلى تجنيد المرأة في صفوفها، فالنساء يسهل عليهن عبور الحواجز الأمنية دون الخضوع لكثير من عمليات التفتيش، إذ تمنع التقاليد الاجتماعية والثقافية في العديد من الدول العربية تفتيش النساء تفتيشاً دقيقاً، وغالباً ما تغطي النسوة وجوههن فيصعب التعرف إليهن (وقد يكون رجلاً متخفياً أيضاً)، كما يرتدين عباءة سوداء فضفاضة يمكن إخفاء المتفجرات بسهولة تحتها، وبهذا مثلت المرأة هدفاً استراتيجيا ومكوناً أساسياً للهيكل التنظيمي للعديد من التنظيمات الإرهابية، فبالإضافة إلى دورها في التحركات والإمدادات ونقل المعلومات في أثناء التخطيط والإعداد والتنفيذ للعمليات الإرهابية، تعد كذلك إحدى وسائل الدعاية والتجنيد للجماعة وللفكر المتطرف(٢٤).

يضاف إلى ذلك أن النظرة إلى المرأة في المجتمع قاسية وغير منصفة ورفض قبول من مرت بتجربة الدخول إلى السجون وعدم التسامح معها، بعكس الرجل الذي خاض التجربة نفسها، قد تزيد من عزلة هؤلاء النساء، اللواتي يحرمن من فرصة الاندماج مجدداً في المجتمع(٢٥).

رابعاً: جهود الدولة التونسية للحد من تزايد "الإرهاب النسائي":

تحرص المؤسسات المعنية بالدولة التونسية على الحد من تزايد ظاهرة مشاركة المرأة في التنظيمات الإرهابية، وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى بعض الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الشأن:

١- إطلاق وزارة المرأة التونسية حملات إعلامية مكثفة ضد "جهاد النكاح" في سوريا في ٢١ سبتمبر ٢٠١٣، وذلك بعد سفر تونسيات إلى سوريا وعودتهن إلى سوريا وهن حوامل من أجانب يقاتلون ضد نظام الرئيس السوري بشار الأسد ، حيث أكدت الوزارة أن الهدف من إطلاق هذه الحملات إشعار النساء بخطورة مثل هذه الممارسات الغريبة، حتى لا تتحول إلى ظاهرة اجتماعية، وهي تحمل المسؤولية لكل الجهات التي ساهمت في تفشي هذه الممارسات من شبكات وأشخاص، ساهموا في إقناع الفتيات بالسفر إلى سورياً تحت مسمى "جهاد النكاح"(٢٦).

٢- ووفقاً لـ "المرصد التونسي لحقوق الإنسان" أعادت السلطات التونسية بين ١١ ، ١٨ مارس ٢٠٢١، عشر نساء و ١٤ طفلاً كانوا محتجزين في السجون الليبية، بعضهم منذ أكثر من خمس سنوات، بسبب صلات

تربطهن بأشخاص مشتبه بانتمائهم لتنظيم "داعش" الإرهابي، وقامت السلطات بإعادة حبسهن ضمن الإجراءات المتشددة(٢٧).

٣- الكشف والرصد المستمرين من قبل السلطات الأمنية التونسية للخلايا الإرهابية النسائية والتي تعمل لصالح التنظيمات الإرهابية، وتجدر الإشارة هنا إلى تمكن وزارة الداخلية التونيسية من القبض على خلية نسائية إرهابية مكونة من ٦ عناصر، تتراوح أعمارهن بين ٢١ و٢٣ سنة تنشط بمناطق حي "التضامن"، و "حي ٢ مارس"، و "معتمدية المنيهلة" التابعة لمحافظة "أريانة"، وقد اعترفن بتبنيهن لفكر تنظيم "داعش"، كما أن إحداهن زوجة عنصر إرهابي نزيل السجن من أجل تورطه في قضية إرهابية(٢٨)، يضاف إلى ذلك تمكن وحدات إدارة مكافحة الإرهاب للحرس الوطني التونسي بالاشتراك مع إدارة التوقي من الإرهاب بوكالة الاستخبارات والأمن للدفاع ٢٠٢١ من الكشف عن خلية نسائية تنشط بين ولايتي "السكاف" و"توزر"، وتعمل في مجال استقطاب العناصر النسائية عبر شبكة الإنترنت لصالح تنظيم "داعش" الإرهابي(٢٩).

٤- اتخاذ السلطات التونيسية قراراً يقضي بمنع سفر الشابات والشبان التونسيين الذين هم دون سن الخامسة والثلاثين إلى أربعة دول هي صربيا والمغرب وليبيا وتركيا بلا تأشيرة أبوية بعد أن ثبت لها أن الجهاديين التونسيين يتخذون من السفر إلى تركيا، والذي لا يتطلب الحصول على تأشيرة، طريقة سهلة للوصول إلى الأراضي السورية حيث ينضمون إلى صفوف تنظيم "داعش" الإرهابي، وقرار الحكومة التونسية هذا صدر بعد تقارير استخباراتية دولية أثبتت تصدر دولة تونس قائمة البلدان المصدرة للإرهاب(٣٠).

خامساً: تحديات مكافحة "الإرهاب النسائي" في تونس:

تبذل كافة الجهات المعنية في دولة تونس جهوداً دؤوبة لمنع انتشار التطرف في أوساط النساء، لكن لا تزال تواجه تلك الجهود جملة من التحديات، ومنها افتقار الحكومة إلى الخبرات والموارد اللازمة كي تتمكن من إيجاد حلول فعالة للأزمة الاقتصادية التي تعانيها البلاد وتستغلها التنظيمات الإرهابية لحشد وتعبئة النساء في عملياتها العنيفة داخل وخارج البلاد، فضلاً عن إمكانية تفعيل خطوات إصلاح القطاع الأمني.

وفي سياق تراجع الثقة بقدرة الحكومة بمفردها على مواجهة هذه التحديات، برز دور منظمات المجتمع المدني للقيام بدور مكمل لدور الحكومة في هذا الشأن، حيث تبذل الجمعيات النسائية في تونس منذ عام ٢٠١٤ جهوداً حثيثة، وتتمثل أبرز تلك الجهود في مشروع "المرأة والسلام والأمن" ومشروع "مكافحة العنف ضد المرأة" اللذان تتولاهما منظمة "أصوات نساء"، ويشتملا التواصل مع شخصيات دينية نسائية لتشجيعهن على نشر القيم الاجتماعية السليمة.

كما تطالب منظمات نسائية في تونس بضرورة دمج المرأة في المجتمع لمنع التهميش الذي قد يقود إلى التطرف، والمطالبة في الوقت ذاته بالمساواة الجندرية وتوفير فرص اقتصادية أفضل للنساء، فعلى سبيل المثال، تستضيف جمعيات على غرار "أصوات نساء" و"تونسيات" و"رابطة الناخبات التونسيات"، ورش عمل وتدريب للنساء القياديات على المستوى المحلي، وتشجعهن على المشاركة في الحياة العامة.

يضاف إلى ذلك، إنه منذ عام ٢٠١٤ قادت الجمعيات النسائية في تونس حملة مشتركة لوضع جد للعنف ضد النساء، مما أسفر في أغسطس عام ٢٠١٧ عن إقرار قانون يجرم كل أشكال العنف ضد المرأة السياسي والجسدي والعاطفي والاقتصادي، ليساعدها على الشعور بأمان أكبر ويعزز ثقتها بالسلطات المحلية.

وبرغم هذه الجهود، فلا تزال المنظمات النسائية في تونس نفسها عدد من التحديات التي قد تعوق تحقيق أهدافها من برامجها ومشاريعها على أرض الواقع، ومنها الافتقار إلى الموارد الضرورية للحد من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، والتواصل مع النساء في المناطق الريفية الفقيرة، لا سيما الولايات التي ينحدر منها معظم الجهاديين مثل "مدنين" و"القصرين" و"القيروان" و"سيدي بوزيد"، وذلك لتوفير وظائف لهن أو منحهن قروضاً صغيرة لتأسيس شركاتهن الخاصة.

وكذلك تواجه المنظمات النسائية حركة الانقسامات داخلها، مما قد يقلل من فعالية مشاريعها الهادفة إلى مكافحة التطرف في أوساط النساء التونسيات وبالتالي فتلك الانقسامات تجعل من الصعوبة بمكان على المنظمات النسائية التنسيق والتعاون فيما بينها، مما يؤدي على الأرجح إلى تكرار الأنشطة نفسها أو حتى تضارب الأهداف وهنا تجدر الإشارة إلى الانقسام الحاد بين الجمعيات النسائية الإسلامية من جهة والجمعيات النسوية العلمانية من جهة أخرى، حيث تستخدم الجمعيات النسائية الإسلامية إطاراً دينياً لتعزيز حقوق المرأة واستقطاب قاعدة محافظة ومتدينة في المناطق الفقيرة من خلال نشاطها الخيري وغير السياسي، أما الجمعيات النسوية العلمانية، فتركز على بذل جهود للتأثير في السلطات والمجتمع الدولي بهدف الحصول على المزيد من الحقوق السياسية للمرأة بناءً على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[٣١].

كما في التحديات مسألة تصدر عدد من التونسيات قائمة المتورطات في قضايا الإرهاب في سوريا، رغم أنهن الأفضل حالاً عربياً، ومحميات بمنظومة من الحقوق فينجذبن إلى التطرف، ويسهمن في دعم الجماعات المتشددة، بل واحتلال منزلة الصدارة في قائمة أشهر الإرهابيات، الأمر الذي يثير استياء وغضب السلطات التونسية.

نتائج الدراسة والتوصيات

هدفت الدراسة إلى تقييم تجربة ظاهرة "الإرهاب النسائي" في تونس في فترة ما بعد ثورة ٢٠١١، وتوصلت الدراسة بعد التحليل والمعالجة إلى استمرار تزايد هذه الظاهرة بشكل كبير بما يشكل مخاطر حقيقية على الأمن القومي التونسي، بما جعل تونس من أكثر البلدان العربية التي تشهد تطوراً نوعياً وكمياً في ظاهرة "الإرهاب النسائي" حتى الآن، حيث تشير الأرقام إلى تزايد نسب مشاركة التونسيات في التنظيمات الإرهابية سواء خارج البلاد كتنظيم "داعش" الإرهابي أو في صفوف التنظيمات الإرهابية في الداخل مثل "جماعة أنصار الشريعة" أو "كتيبة عقبة بن نافع" التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية".

كما توصلت الدراسة إلى تعدد الأسباب والعوامل التي قادت إلى تزايد مخاطر ظاهرة "الإرهاب النسائي" في تونس خلال الأعوام الأخيرة كالأسباب الاقتصادية والاجتماعية، والأسباب الطائفية، فضلاً عن الأسباب التي تتعلق بدور مواقع التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى الأسباب الدينية، والتي تدور حول دور بعض الفتاوى الفقهية لتشجيع انخراط العنصر النسوي في الجهاد، ويضاف إلى ذلك الدوافع العاطفية والنفسية.

وتبذل الجهات المعنية في تونس الجهود الدؤوبة لمكافحة انتشار هذه الظاهرة على نطاق واسع خلال الفترة الأخيرة، إلا إنه لا تزال تلك الجهود تواجه العديد من العقبات التي تحول دون تحقيق نتائجها المنشودة، وفي هذا السياق يوصي الخبراء بأهمية اتخاذ السلطات التونسية للتدابير التي من شأنها الحد من المخاطر المحتملة لاستمرار تزايد ظاهرة "الإرهاب النسائي"، والتي تتمثل في المخاطر الأمنية، حيث احتمالية عودة المقاتلات التونسيات من الخارج، قد يقودهن إلى محاولة القيام بعمليات تجنيد جديدة بالداخل أو يدعمن الكيانات القائمة بالفعل، بالإضافة إلى التنسيق بين افرع التنظيمات الإرهابية الخارجية والداخلية، ويضاف إلى ذلك المخاطر الاقتصادية، حيث قد يترتب على عودة المقاتلات عبء اقتصادي ستتحمله الدولة في حال قررت تسوية أوضاعهن وأسرهن وأبنائهن، وإعادة توظيفهن وإيجاد فرص عمل مناسبة، مع توفير أدوات المراقبة الدقيقة عليهن للحيلولة دون الانخراط في أعمال إرهابية جديدة، علاوة على المخاطر الاجتماعية السلبية المتوقعة جراء عودة المقاتلات، بسبب ما يحملنه من أفكار تكفيرية ومتطرفة، وهو ما يحمل في طياته مخاطر تنشئة جيل يحمل الإرث الفكري للمنظمات الإرهابية[٣٢].

كما يقدم الخبراء حزمة من التوصيات لمنع التطرف العنيف لكافة الفئات في تونس بصفة عامة ولفئة النساء بصفة خاصة، وذلك على خلفية الأبحاث والدراسات الميدانية التي تجرى بصفة مستمرة، **فبالنسبة للحكومة،** يوصي الخبراء بأهمية إجراء المزيد من البحوث الأولية حول علاقة التطرف العنيف مثلاً بعدم المساواة والتهميش

الاجتماعي والسياسي، مع التركيز على الفئات الضعيفة وخاصة النساء، وكذلك إعطاء الأولوية للدورات التعليمية في مجال المساواة في الحقوق.

أما بالنسبة لوسائل الإعلام، فيشير الخبراء إلى أهمية التعامل الذكي مع المواقع الإلكترونية المتطرفة العنيفة المحلية والأجنبية، حيث تحتاج عمليات الحظر والرسائل والمنصات البديلة إلى تخطيط دقيق، مع أهمية إجراء المزيد من البحوث حول تأثير التجنيد عبر الإنترنت على الرجال والنساء.

وبالنسبة للمجتمع المدني، فمن الأهمية إدماج المرأة وتمكنيها عن طريق تمكين منظمات المجتمع المدني من إنشاء وإدارة شركات بين المنظمات وضمن المنظمة الواحدة نفسها على المستويات الإقليمية والوطنية، كما ينبغي اشتراك المنظمات النسائية والمجتمع المدني في الاستراتيجيات المشتركة بين القطاعات لمكافحة التطرف العنيف، كما من الأهمية بمكان زيادة تمويل منظمات المجتمع المدني المختلفة وخاصة المنظمات النسائية لتقوم بأدوارها على أكمل وجه، ويضاف إلى ذلك أهمية توفير المزيد من منصات الحوار لتبادل المعلومات والخبرات، وتنظيم الاجتماعات، الدعوة لقيم التسامح والمشاركة والإدماج[٣٣].

هوامش الدراسة

(١) حسين موسى، "المرأة في الفكر الإرهابي"، دراسة منشورة على الموقع الإلكتروني لمركز شرفات للدراسات وبحوث العولمة والإرهاب، ٦ مايو ٢٠٢٠، على الرابط:

https://www.shorufatcenter.com/4165/6-5-2020.

(٢) د. زينب مجدي، "المقاتلون التونسيون في بؤر الصراعات العربية: الدوافع والمسارات"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، (جامعة بني سويف: كلية السياسة والاقتصاد، العدد التاسع عشر، يوليو، ٢٠٢٣)، ص٦.

(3) David C. Rapoport, **"The Four Waves of Rebel Terror and September 11"**, (U.S.A) University of California at Los Angeles, 2002)

(4) Lori Poloni – Staudinger and Candice D. Ortbals, Terrorism and Violent Conflict Women's Agency, Leadership, and Responses, (London: Springer Briefs in Political Science, Vol. 8, 2013), P.41.

(٥) د. نادية سعد الدين، "قراءة في الإرهاب النسوي بعد أحداث سبتمبر من المنظور البحثي"، دراسة منشورة على موقع مركز المسار للدراسات والبحوث، ١٢ سبتمبر ٢٠١٩:

https://ww.almesbar.net/12-9-2014

(٦) آمنة فايد، "الانخراط النسائي في التنظيمات الإرهابية: جماعة "بوكو حرام" نموذجاً"، **سلسلة كراسات استراتيجية**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، العدد (٣٤٨)، مايو ٢٠٢٣، ص٦.

(٧) أسماء كمال، "الإرهاب النسائي.. خريطة الميليشيات النسائية المسلحة خلال ثلاثة عقود (الجذور، الدوافع، الوظائف"، دراسة منشورة على الموقع الإلكتروني للمركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٢ مارس ٢٠٢٠، على الرابط التالي:

https://www.acrseg.org/41537.

(٨) د. شرين فهمي، "تجنيد المرأة في تنظيمات الإرهاب بالمنطقة العربية: الدوافع، والتداعيات وآليات المواجهة"، **مجلة السياسة الدولية**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام)، العدد (٢٣٢)، المجلد (٥٨)، أبريل ٢٠٢٣، ص ٤٢ – ٤٣.

(٩) د. شرين فهمي، توظيف التنظيمات الإرهابية للفتاوى الفقهية في "الجهاد النسائي" في المنطقة العربية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (٥٣٣)، يوليو ٢٠٢٣، ص ص ١٤٨ – ١٥٠.

(١٠) فؤاد الكنجي، "مخاطر تجنيد النساء في المنظمات الإرهابية"، مجلة الحوار المتمدن، ٢٣ سبتمبر ٢٠١٤، على الرابط التالي:
http://www.m.ahewar.org/s.asp?aij=2014-9-23/0/439092.

(١١) عاصف الخالدي، "النساء الجهاديات: المرأة صانعة للإرهاب أم ضحية له"، دراسة منشورة على موقع حفريات، ٥ نوفمبر ٢٠١٨، على الرابط التالي:
http://www.yafryat.com/5-11-2018

(١٢) محمد الشريف، "إرهابيات.. جيل جديد من التسوية" تقرير لـ "ملتقى الحوار"، جريدة الدستور، ٢ نوفمبر ٢٠٢١، على الرابط التالي:
https://www.dostor.org/2/11/2021.

(١٣) باسل ترجمان، "لماذا ارتفعت نسبة الجرائم التي ترتكبها النساء في تونس؟"، مقال منشور عل موقع إندبندنت عربية بودكاست، ٢٣ مارس ٢٠١٩:
https://www.independentarabia.com/node/14091/23-3-2019

(١٤) عبد اللطيف الحناشي، "المرأة التونسية في التنظيمات السلفية التكفيرية المقاتلة"، جريدة المغرب، ٥ يناير ٢٠١٧، على الرابط التالي:
https://www.ar./emaghreb.tn/

(١٥) "دراسة: التنظيمات الإرهابية في تونس استقطبت قاعدة شبابية هامة من الطلبة والتلاميذ"، Arabic.NEWS.CN، ٢٣ ديسمبر ٢٠٢١:
https://www.arabic.news.cn/2021-12/23/C1310388557.htm.
وانظر أيضاً: "خلال حكم النهضة.. الإرهاب تفشى في تونس بـ "أرقام مرعبة"، عربية سكاي نيوز، ٢٣ ديسمبر ٢٠٢١، على الرابط التالي:
https://ww.skynewsarabia.com/23/12/2021

(١٦) منية غانمي، "تونس.. تفكيك خلية نسائية مرتبطة بتنظيمات إرهابية"، العربية نت، ٥ نوفمبر ٢٠٢٢، على الرابط التالي:
https://www.alarabiya.net/north-africa/2022/11/05/

(١٧) د. آمال قرامي ومنية العرفاوي، "النساء والإرهاب: دراسة جندرية"، (تونس: مسكيلياني للنشر والتوزيع، ٢٠١٧).

(١٨) مارو يوسف وحمزة الميغري، "الجمعيات النسائية تحارب التطرف في تونس"، صدى كارينجي لدراسات الشرق الأوسط، ٢٦ مارس ٢٠١٩، على الرابط التالي:
https://www.carnegieendowment.org/sada/78687.

(١٩) عبد اللطيف الحناشي، **مرجع سابق**.

(٢٠) نورا بنداري عبد الحميد فايد، "دور وسائل التواصل الاجتماعي في تجنيد أعضاء التنظيمات الإرهابية: دراسة حالة "داعش"، المركز الديمقراطي العربي، ١٩ يوليو ٢٠١٦، على الرابط التالي:
https://www.demacraticac.de/?P=34268

(٢١) د. خالد كاظم أبو دوح، "دور وسائل التواصل الاجتماعي في نشر الإرهاب والتطرف"، دراسة منشورة على موقع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري، ٢٦ أكتوبر ٢٠٢١:
https://www.idsc.gov.eg/DocumentLibrary/view/6244.

(22) Kubra Gulte Kin (author), Suleyman Ozeren, Ismail Dincer Gunes, etal., eds. "Women Engagement in Terrorism; What Motivates Femals to Join in Terrorist Organizations?" (U.S.A: IOS press, 2007) pp167-175, available on:
https://www.ojp.gov/ncjrs/virtual-library/abstracts/women-engagement-terrorism-what-motivates-females-join-terrorist.

(٢٣) فاطمة بنت مصلح القحطاني، "تحصين المرأة من التطرف والانحراف الفكري – ضرورة لا ترف"، موقع التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، ٥ إبريل ٢٠٢٢، على الرابط التالي:
https://www.imctc.org/ar/elibrary/Articles/pages/article0504/2022.asox.

(24) Jessica Davis, "Women in Modern Terrorism: From Liberation Wars to Global Jihad and The Islamic State", (U.K: Published by Rowman and Little Field, January 2017), available on:
http://www.roman.com/ISBN/9781442274983/Women-in-modern-terrorism-from-liberation-wars-to-global-Jihad-and-the-Islamic-state.

(٢٥) باسل ترجمان، **مرجع سابق**.

(٢٦)"تونس تعلن الحرب على "جهاد النكاح" في سورياً، مقال منشور على موقع **دويتش فيلي**، ٢١ سبتمبر ٢٠١٣، على الرابط التالي:
https://www.m.dw.com/ar/21-9-2013.

(٢٧) "تونس تسجن النساء العائدات المشتبه بارتباطهن بداعش"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني لمنظمة هيومن رايت ووتش لحقوق الإنسان، ٢٩ أبريل ٢٠٢١:
https://www.hrw.org/ar/news/2021/04/29/378593.

(٢٨) _____، "القبض على ٦ داعشيات قرب العاصمة تونس"، العربية نت، ١٦ مارس ٢٠١٧:
https://www.alarabiya.net/north-africa/2017/03/16

(٢٩) "تونس تعلن الكشف عن خلية إرهابية نسائية تعمل لصالح تنظيم "داعش"، **وكالة أنباء البحرين**، ٢٨ أكتوبر، ٢٠٢١:
https://www.bna.bh/news?/cms=98FmFJgiSCL2fwIZon1%2BDOZE/qwnqf08m4fpMjOZUFE%3D

(٣٠) منذر بالضيافي، "تونس تمنع من دون الـ ٣٥ من السفر لتركيا والمغرب وليبيا"، شبكة العربية نت، ٣٠ يونيو ٢٠١٥:
https://www.alarabiya.net/30-6-2015.

(٣١) مارو يوسف وحمزة الميغري، **مرجع سابق**.

(٣٢) د. هالة فودة، **مرجع سابق**.

(٣٣) إيمان الكشباطي، "الورقة (٢): الخصائص الديموغرافية حسب الوضع الاجتماعي – الاقتصادي والتجنيد وفقاً للنوع الاجتماعي في تونس"، تقرير منشور على الرابط الإلكتروني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة،
https://www.arabstates.Unwomen.org/Sites/default/fles/field%20Office%20Arab%20states/Attach